



نظام الرقابة الداخلي

بجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء

الإصدار الثاني

يونيو 2022م



المحتويات

2	المحتويات
3	تمهيد
3	النطاق
3	أولاً: الرقابة
4	أولاً: الرقابة
4	ثانياً: المبادئ
5	المسؤوليات
5	الاعتماد

تمهيد

تعد آليات سياسة الرقابة والإشراف أحد المتطلبات الأساسية لضوابط الرقابة الداخلية بالجمعية؛ حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية؛ الأمر الذي من شأنه تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات، ومنع مخاطر الفساد والاحتيال، بالإضافة إلى تطوير العمليات الإدارية.

النطاق

يحدد هذا النظام المسؤوليات العامة لكافة العاملين بالجمعية، ومن تربطهم أي علاقة بها سواء كانت تعاقدية أو تطوعية، ويستثنى من ذلك من تصدر بحقهم سياسات خاصة وفقاً للوائح والأنظمة.

أولاً: الرقابة

1- التقارير الإدارية: يتم الاعتماد عليها كلياً في تقييم الأداء للجمعية؛ حيث توجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة كونه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات اللازمة والتوجيه بما يلزم من إجراءات تصحيحية، وينبغي أن تعد هذه التقارير بصفة دورية ومنظمة وواضحة ومن بين ذلك:

- التقارير الدورية: وتكون من العاملين لمديريهم بصفة يومية أو أسبوعية أو شهرية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو بعد انتهاء المشروع بالكامل.
- تقارير سير الأعمال الدورية: وتكون هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير الفحص: وهي تساعد الإدارة العليا من خلال تحليل ظروف المشاريع السابقة أو اللاحقة، وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير قياس كفاءة العاملين: وتكون بصفة دورية تُعد من قبل الرؤساء المباشرين لمروؤسيهم وتشمل: قياس القدرات، ومدى تعاونهم مع فرق العمل، وغيرها من المعايير المناسبة للجمعية.
- المهام والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام حيث تُستخدم لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع إليها للمتابعة والتقييم.

أولاً: الرقابة

2- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصاءات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنة التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ

- مبدأ التكاملية: تكامل الرقابة وأساليبها واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.
- مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة النظام وبساطته ليكون سهل الفهم على المنفذين، وبالتالي التطبيق الناجح للحصول على النتائج المرجوة.
- مبدأ سرعة كشف الانحراف والإبلاغ عن الأخطاء: تكشف فعالية نظام الرقابة في الجمعية الانحرافات، وسرعة الإبلاغ عنها سيساهم في تحديد أسبابها، وبالتالي التدخل السريع لتصحيح مسارها.
- مبدأ الدقة: إن عدم الدقة في المعلومات ومصادرها سيعرّض الجمعية إلى مشاكل هي في غنى عنها، لذا فإن مبدأ الدقة في ذلك يعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للإدارة العليا كونها تساعد في صنع القرارات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

المسؤوليات

تطبيق هذه السياسات ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وعلى هذا النظام والإلمام به، والالتزام بما ورد فيه من أحكام عند اداء واجباتهم، ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع إدارات الجمعية بنسخة منه.

الاعتماد

بعد اطلاع مجلس الإدارة في اجتماعه الثاني المنعقد يوم الخميس الموافق 30/06/2022م على عدد من اللوائح والسياسات المنظمة لعمل الجمعية، والتي كان من بينها نظام الرقابة الداخلي، فقد اتخذ القرار رقم (3) باعتماده والعمل بموجبه في الجمعية.